التنظيم الزراعى فى مصر وأثره فى الانتاج

نص المرسوم الصادر بإنشاء مجلس فؤاد الأول الأعلى للبحوث فى البند الثانى من المادة الثانية منه على أن من أغراضه :

(ا) الوصل بين مختلف المصالح الحكومية التى تقوم بالبحوث وبين المصالح والهيئات الخاصة .

(ب) البحث فى إنشاء المعامل العامة أو الخاصة للبحوث التطبيقية أو توسيعها والقيام بالإنشاء أو بالتوسع أو بالمساهمة فيه عند الاقتضاء .

(حـ) ابداء الرأى للمصالح الحكومية فى كل ما يتعلق بوجوه النشاط العلمى والفنى للدولة .

ونص فى المادة الثالثة منه على أنه « على المصالح والمؤسسات ذات الأغراض العلمية أو الفنية التابعة للحكومة أو التى تكون تحت إشرافها أن تتفق مع المجلس على وسائل التنسيق بين جهودها وجهوده مع الاحتفاظ باستقلالها ، ولمندوب المجلس بموافقة الوزراء أولى الشأن حق الاتصال بالمصالح والمؤسسات المذكورة .

ولما كانت الأغراض التى تناولها مرسوم إنشاء المجلس تهدف فى مجموعها إلى النهوض بالبحوث وتطبيقها وتنسيق نشاط الهيئات القائمة بها لرفع مستوى الإنتاج عامة والزراعى منه خاصة فإنه لكى نتبين الجهود اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعى بمصر يجب أن نبدأ باستعراض أمرين هامين :

الأول ـ حاضر العوامل المرتبطة بالإنتاج ، لنعرف ما بها من نقص لاستكماله ونبين مايعتورها من أخطاء لتصحيحها ، وبذلك يرتكز الإنتاج إلى مصادره وهى أحسن ما تكون حالا من ناحية القدرة والكفاية .

الثانى ـ دراسة وسائل التقدم الزراعى فى الأمم الأخرى ، لاقتباس ما يتناسب مع حالتنا وظروفنا المحلية ، وتفادى الأخطاء التى صادفت تلك الأمم .

وفى اعتقادى أن الإنتاج الزراعى يرتبط بالأمور الآتية :

(١) التعليم الزراعى بأنواعه .

(٢) الهيئات الزراعية .

(٣) البحوث الفنية .

(٤) تطبيق نتائج البحوث .

(٥) الإرشاد الزراعى .

(٦) الاستفادة بالجهود الفردية .

(٧) إعداد وزيادة أهلية جنود الإنتاج من المستخدمين والعمال .

(٨) تمويل الزراع .

وسنتناول فى إيجاز حاضر تلك العوامل :

١ - التعليم الزراعى :

ينحصر فى الأنواع الآتية :

(ا) التعليم الجامعى - تقوم به كلية الزراعة التابعة لجامعة فؤاد الأول بالجيزة وكلية الزراعة بالأسكندرية التابعة لجامعة فاروق الأول ، ويعنى فيه بالناحية النظرية أكثر من الناحية العملية ، وتقوم كل من الكليتين ببحوث فنية محدودة عدداً ونطاقا ، ولا ترتبطان مع الهيئات الأخرى التى تزاول البحوث ، ولا مع المصادر التى تمكنهما من دراسة حالة الفلاح واحتياجاته . وهذا الوضع يباعد بينهما وبين الإنتاج ومناهله . وتوجد بهما أقسام للتخصص غير أنها تحتاج إلى التدعيم والتحسين .

(ب) التعليم الزراعى العالى - وهو قاصر على المعهد الزراعى العالى بشبين الكوم الذى يسير التعليم فيه على نسق كليات الزراعة ، ومازال الإقبال عليه قليلا .

(ح) التعليم الزراعى المتوسط - هذا النوع من التعليم لايجرى فيه بحوث من أى نوع ، والتعليم فيه نظرى أيضا أكثر منه عملى ، وقد رتبت وزارة المعارف هذا العام دراسات تكميلية لخريجى هذه المدارس مع تفضيل القدماء منهم ، وهى تجربة لانرجو كثيرا من ورائها .

(د) التعليم الأولى - وقد بدىء فى تجربته من عهد قريب فى مدارس قليلة بالأرياف بقصد نشر الثقافة الزراعية، وحلت هذه المدارس محل المكاتب الزراعية، ونحن نرجو خيرا كثيرا من ورائها لوعى بها وعهد بالتدريس فيها إلى نخبة ممتازة من الزراعيين الذين نشأوا وأقاموا فى الريف، ولمسوا عن قرب أوضاعه واحتياجاته، على أن يكون توجيه التعليم بهذه المدارس عمليا.

وكان من الطبيعى فى بلد زراعى كمصر أن تنتشر الثقافة الزراعية، وأن يشمل التوجيه الزراعى جميع مراحل التعليم، وهو مالم نصل إليه للآن مع الأسف، ونرجو أن يتحقق قريبا، فالزراعة فى هذا البلد صناعة السواد الأعظم من أهله.

والأنواع الثلاثة الأخيرة تتبع وزارة المعارف العمومية، وتهيمن عليها إدارة خاصة بالتعليم.

وتصحيح الوضع الحاضر يتحقق بما يأتي:

(١) أن تتوسع الكليات الزراعية فى إجراء البحوث عامة، وما يمس منها الإنتاج أو ينصب عليه خاصة، حتى يقترن التعليم بالبحوث ونتائجها، وأن نعنى برفع مستوى أقسام التخصص.

(٢) أن يعمل على خلق جو من التعاون بين معاهد التعليم المختلفة وبين وزارة الزراعة والجمعية الزراعية ومجلس فؤاد الأول للبحوث.

(٣) أن تتخذ من معاهد التعليم الحالية والمستقبلة مراكز للإرشاد الزراعى، وبهذا تتكون صلاتها مع مصادر الإنتاج.

(٤) التوسع فى نشر الثقافة الزراعية فى جميع مراحل التعليم، الأولى والابتدائى والثانوى، بحيث يحقق لمصر الزراعية المستوى اللائق بها من الثقافة والوعى الزراعى.

٢ - الهيئات الزراعية، وهى فى مصر تنحصر الآن فيما يلى:

(ا) وزارة الزراعة.

(ب) الجمعية الزراعية الملكية.

(هـ) مجالس المديريات .
(ى) جمعية خريجى كلية الزراعة ، ورابطة خريجى مدارس الزراعة المتوسطة .
(ه) المصالح الزراعية بوزارة الشئون الاجتماعية .
(و) جمعية فلاحة البساتين .
(ز) جمعية الحشرات الملكية .
(ح) جمعية فؤاد الأول للاقتصاد والتشريع .
(ط) مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث .

وتقوم وزارة الزراعة بأكبر نصيب من البحوث الفنية بين هـذه الهيئات ، وعمل التجارب الزراعية ، ومراقبة تطبيقها ، وتنفيذ القوانين واللوائح ، وتعنى بتزويد الزراع بالتقاوى المنتقاة والشتلات ، وتقوم فى مقاومة الآفات والأمراض بالتطعيم الأوفر ، وتعمل على نشر الثقافة الزراعية ، والصناعات الزراعية والريفية وغير ذلك من وجوه النشاط الزراعي . وتليها فى هذا الباب الجمعية الزراعية الملكية . أما مجالس المديريات فإنها لا تمارس شيئاً من اختصاصها الزراعى ، وسبب ذلك تبعيتها لوزارة الداخلية ، وخلوها من الزراعيين الذين يناط بهم هذا الاختصاص . وكان الأولى أن تسيطر وزارة الزراعة على الناحية الزراعية من اختصاص هذه المجالس .

ونأمل أن تنشط جمعية خريجى كلية الزراعة ورابطة خريجى مدارس الزراعة المتوسطة فى نشر الثقافة الزراعية في البلاد بأكثر مما هى الآن .

والمصالح الزراعية فى وزارة الشئون الاجتماعية - وهى مصلحة التعاون وإدارة الفلاح - نشاط فى بعض النواحى الزراعيـــة فى البلاد ، وهى ذات صلة وثيقة بالإرشاد الزراعي سواء من ناحية نشر التعاون بين السكان ، أو بما تتولاه المراكز الاجتماعية التى تؤدى خدمات هامة عن طريق الإرشاد ، ولكنها بكل أسف ما زالت قليلة العدد .

وقد أنشىء حديثاً « مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث » وإنا لنرجو أن نجنى

قريباً ثمار نشاطه وتوجيهاته ، وأن يوفق لأداء رسالته ويتحقق للبلاد بوجوده ما نرجوه من التوسع فى البحوث وتشجيعها وربطها وتوجيهها الوجهة المنتجة .

ولعل أوضاعنا إذا تغيرت ثم ارتقت إلى المستوى اللائق بنا تهيء الفرصة لنشاط الهيئات الأخرى كجمعية فلاحة البساتين المصرية، وجمعية الحشرات الملكية، وجمعية فؤاد الأول للاقتصاد والتشريع .

٣ ـ البحوث الفنية :

تقوم وزارة الزراعة بالقسط الأكبر منها ، كما تساهم بنصيب كل من الجمعية الزراعية الملكية وكليتا الزراعة بالجيزة والاسكندرية . وليس هناك أى نظام يربط هذه الهيئات بعضها ببعض حتى يتحقق الانسجام الفنى ، وتظهر فوائده أو عيوبه فى التطبيق حتى يمكن تداركها أو إصلاحها .

والبحوث الفنية منها الزراعية البحتة ، ومنها المشتركة مع فروع النشاط الأخرى كالصحة والهندسة والاجتماع الخ . ولم تفت وزارة الزراعة أخيراً العناية بالبحوث المشتركة ، غير أنها ما زالت فى أشد الحاجة إلى المزيد من الاهتمام والتنظيم .

وليس يخاف أن تطور التقدم العلمى فى العالم الحديث يتطلب تطوراً فى أساليبنا الزراعية القائمة ، كما أن التطور الاجتماعى وما يستلزمه من رفع مستوى معيشة الزراع وما آلت إليه التربة المصرية من الإجهاد واعتماد مصر إلى الآن فى سياستها الزراعية على محصول واحد ـ وهو القطن ـ الذى أصبح مهدداً بمزاحمة الألياف له ، كل هذه تجعل الكسب الزراعى محدوداً ، ويحتاج النهوض به إلى معاونة الباحثين أكثر من أى وقت مضى ، ويقضى كل ذلك بما يجب أن تناله البحوث من الاهتمام فلا نبخل عليها بما تتطلبه من جهد أو وقت أو مال ، فإن نجاح أى بحث هو كسب للبلاد وتنمية للثروة القومية أو المحافظة عليها ، خصوصاً إذا كان البحث ذا علاقة بالإنتاج ..

ويجب أن نعنى عناية خاصة بنشر البحوث ، وأن نشجع المؤلفين الزراعيين ليمضوا سراعا فى نشر الثقافة الزراعية فى أنحاء البلاد .

وإنه وإن كانت الحرب الأخيرة قد عرفتنا فائدة ما سبق أن قمنا به من بحوث وكشفت لنا أيضاً عن ضرورة التوسع فيها ، خصوصاً أن العـــالم الآن لا يسوده الاستقرار بسبب ما يتجاذبه من تيارات السلم والحرب ، وهذا يوجب بذل النفس والنفيس فى بحوث الزراعة الفنية ، فإن كل تنظيم للاستفادة من الجهود المشتركة لوزارة الزراعة والجمعية الزراعية الملكية ، والمعاهد الزراعية المنوعة ، وكل تدعيم وتوثيق لصلاتها وروابطها سيعود حتما على النهضة الزراعية فى البلاد بالخير والبركات .

٤ — تطبيق نتائج البحوث :

إن تطبيق هذه النتائج يجرى فى بلادنا على نطاق ضيق وعلى أسس غير سليمة ، ولهذا كان أثره محدوداً . ذلك لأن تعليمنا الزراعى يقوم على الثقافة النظرية ، ونتائج البحوث تحتاج فى تطبيقها إلى حل رموزها العملية بما يناسب كل منطقة ، وأمر ذلك متروك للمشتغلين بالزراعة يباشرها كل حسب خبرته . وقد ثبت أنها يجب أن تكون موضع الدرس والتخصص والتسجيل ، وعلى قدر ما نوفق فى هذا السبيل يكون إنتاجنا ، خصوصاً فى مصر التى أغلب زراعها من الأميين الذين يحتاجون إلى المعونة والإرشاد .

فإذا أردنا تصحيح الوضع فعلينا أن ننشىء فى كل إقليم معهداً للإرشاد الفنى يباشره ويتولى منه ما يهم أهل الإقليم فى ظروفهم الخاصة ، وهذه المعاهد هى الحلقة الناقصة فى تنظيمنا الزراعى ، فإذا ما أنشئت تيسر نقل نتائج الأبحاث للزراع بصورة عملية . ووجودها بقرب الزراع ووسط حقولهم سيجعل الرابطة بين المعهد وبينهم قوية ، ويصبح التعاون بينهما أمراً واقعاً ، وهذا بلا شك يمكن المعهد من الإلمام بمتاعب الزراع والعمل على تذليلها أو حلها ، سواء أكانت هذه المتاعب تتعلق بإنتاج الزارع أو بما يحيط به مما يختص بمأكله وملبسه ومسكنه وصحته وماليته وغير ذلك .

٥ — الإرشـــاد الزراعى :

هذا الإرشاد قاصر فى الوقت الحاضر على حقل الفلاح ، ويتولاه موظفو التفاتيش الزراعية إلى جانب أعمالهم الإدارية وتنفيذ اللوائح والقوانين الزراعية .

وان اشتراك موظفي الإرشاد في تنفيذ القوانين ، وقصر الإرشاد على الحقل دون أن يتناول شخص الفلاح وأسرته من حيث الصحة والمسكن والمأكل والمشرب والملبس والتثقيف وضع لا يطابق المصلحة ، ولا يجعلنا نحصل على جهد الفلاح كاملا لخيره وخير الوطن .

٦ - الاستفادة بجهود الأفراد وخبرتهم :

لا شك أن لكثير من الزراع خبرة خاصة ودراية في ناحية أو أكثر من النواحي الزراعية ، وكثير منهم يمارس أيضاً أعمالا شتى على سبيل الهواية وينجحون فيها نجاحا ملموساً ، وقد يصل إنتاج بعض الزراع إلى الحد الأقصى بسبب الخبرة والدراية أو الهواية ، وبعضهم يعنى بتدوين عملياته ونتائجها .

وكثيراً ما تفاجئنا التطورات الاقتصادية والاجتماعية قبل أن تستقر البحوث العلمية عنها ، فتكون الخبرة الفردية هي كل ما يعول عليه . فإذا وضعنا جهود الأفراد موضع التنظيم والتبويب تحققت منها فائدة محسوسة وضمنا للزراعة الاستفادة بإنتاج عامل من أكبر عوامل نهضتنا .

٧ - جنود الإنتاج :

نقصد بهؤلاء عمال المزارع على اختلاف ألوانهم وأعمالهم ، ويدخل ضمنهم الخولى والبستانى والنحال والسكلاف ومن اليهم ، كما يحتسب منهم معاون الزراعة وناظر الزراعة . والمشتغلون منهم الآن فى بلادنا جماعة نشأت إما دون تعليم ، أو فى ظلال ثقافة بدائية محدودة ، ونظراً لما لعملهم من أهمية بالغة فى الإنتاج فإنه يجب إعدادهم إعداداً خاصاً يناسب الأعمال التى توكل إليهم .

وقد أشرنا عند التعرض لمراحل التعليم إلى أن التعليم الريفى والثقافة الزراعية ما يزالان فى حدود ضيقة ، كما أن التوجيه العملى فى مراحل التعليم المختلفة ضعيف ، فإذا أضفنا إلى هذا أن أغلب المصالح الزراعية التى هي بمثابة مدارس عملية ينقصها التجديد ، فضلا عن أنه لا توجد رابطة للملاك المنتفعين بالاستغلال الزراعى تنهض بمصالحهم المشتركة ، كان طبيعيا أن يكون حاضر المشتغلين بالإنتاج الزراعى دون المستوى اللائق .

وإذا ما ذكرنا أن الجهل والفقر والمرض متفشية فى القرية المصرية وفلاحيها فليس أقل من أن تدفع النخوة القومية والكرامة الوطنية المتعلمين من الشباب لكى يؤدوا زكاة العلم للجهال من مواطنيهم ، فيبذلوا جزءا من أوقات فراغهم لتعليم سكان الريف مبادىء القراءة والكتابة ، والضرورى مما تجب معرفته من أصول الزراعة وقواعد الصحة والاجتماع . وقد يكون طلاب العلم فى الأزهر ومعاهده وكليات الجامعتين والمدارس الثانوية أقدر على أداء هذه الخدمة ، فهم أصلح من يتولاها خلال العطلات والإجازات التى يقضونها فى صميم الريف .

وأصحاب الأملاك مطالبون بالإقامة فى الريف أو التردد عليه فى أوقات متقاربة لمن لا تمكنهم ظروفهم من الإقامة الدائمة ، وبهذا ينتعش وتدب فيه الحياة . كما أنهم مطالبون بالمساهمة فى اداء نصيبهم من العمل على تحسين مستوى فلاحيهم فى نواحى التعليم والصحة والاجتماع والغذاء ، وكل مقيم فى الريف ملزم أن يساهم فى هذا السبيل على قدر طاقته ، وبهذا يمكن للفلاحين وللريف المصرى أن يستشعروا طيب الإحساس من أكبر عدد من أبناء البلاد ، فالوطن للجميع .

وعندما توضع أسس التعليم ومعاهده فى الوضع الصحيح تتهيأ الفرصة لإعداد جنود أقدر من الحاليين على خدمة الإنتاج ، ويمكن حينئذ أن نطالب بسن تشريع يلزم كبار الملاك والمشتغلين باستخدام هؤلاء الجنود رفعا لمستوى الإنتاج ومستوى المعيشة .

٨ - تمويل الزراع :

يتولاه فى الوقت الحاضر بنك التسليف الزراعى بنطاق واسع . وتقوم بعض البنوك الأخرى بعمليات محدودة فيه ، وينتظر أن ينشأ قريباً البنك التعاونى الذى سيكون من أعماله تمويل الزراع من أعضاء الجمعيات التعاونية .

وقد سد بنك التسليف نقصا كبيراً فى السنين الأخيرة ، ويرجى بعد إنشاء البنك التعاونى إلى جانبه أن يولى القائمون بالأمر فيهما جل عنايتهم لدراسة العرف الزراعى الشائع بين صغار الزراع ومتوسطى الحال منهم توصلا للإلمام باحتياجاتهم الماسة من أدوات وآلات وبذور وشتلات وأشجار وماشية وسماد وما إلى ذلك

من الحاجات الضرورية ليسر لهم سبل الحصول عليها فى سرعة وسهولة، وأن توثق صلاتهما بهم، ففى هذا ما يكفل رفع مستوى الإنتاج فى مصر وتحسين مستوى المعيشة لعدد كبير من سكان البلاد.

يتضح مما تقدم أن أوضاعنا الحالية تقوم على الاستفادة بكل عامل من عوامل الإنتاج مستقلا عن الآخر، فإذا وجد ارتباط بين هذه العوامل أمكن خلق جهود مشتركة لها أثرها المحقق فى زيادة الإنتاج.

بقى علينا أن نستوحى الحلول العملية لذلك بعد أن بينا ما صادفنا من أخطاء وما يعوزنا لسد النقص الحاضر، غير أننى أرى أن ألخص هنا بعض مشاهداتى بالولايات المتحدة مما له صلة بهذه الناحية، آملا أن نقتبس منها ما يفيدنا فى حاضرنا ومستقبلنا، ونكيفه بما يلائم ظروفنا.

* * *

تتألف الولايات المتحدة من ثمان وأربعين ولاية، فى كل منها معهد زراعى قائم بذاته يقوم بإجراء البحوث والتجارب والإرشاد الزراعى فى الولاية بأكملها بجانب قيامه بالتعليم.

ويظهر أن جمع التعليم والبحوث والتجارب والإرشاد فى صعيد واحد يخلق جواً من النشاط العلمى والعملى يحقق التعاون، ويوجد التنافس بين المختصين، ويمكنهم من النهوض بالزراعة فيزداد الإنتاج.

ويوجد فى مصلحة الزراعة بواشنطون قسم عام للإرشاد الزراعى، كما أن للمصلحة محطة عامة للبحوث والتجارب بالقرب من العاصمة تعرف باسم Beltsville ويتصل القسم والمحطة على السواء بمعاهد التعليم الزراعى فى الولايات المتحدة، ولهما مندوبون فيها، وبهذا يكونان حلقة الاتصال بين المعاهد جميعا ويلمان بوجوه النشاط فى مختلف الولايات.

والإرشاد الزراعى فى أمريكا هو الواسطة التى تنقل إلى الزراع النتائج العملية للبحوث والتجارب والتطبيق الناجح فيها بعد ترجمتها من اللغة العلمية الجافة إلى لغة

المناطق السهلة المفهومة ، كما تنقل فى نفس الوقت إلى المختصين من العلماء مشاكل الزراع المحلية ، وبهذا تتاح لهم الفرصة لمعالجة حلولها ، فاذا ما تعاونوا مع رجال الإرشاد الزراعى أمكنهم الوصول إلى أسس التطبيق الناجحة ، وبذلك يحقق الإرشاد رفع مستوى الزراعة عند الزارع فى حقله إلى المستوى الذى أسفرت عنه النتائج التطبيقية للبحوث العلمية المثمرة ، كما يوجه الباحثين فى بحوثهم إلى الاتجاه الذى يخدم الناحية العملية والإنتاج .

ولقد أسعدنى الحظ بزيارة كلية Davis بكاليفورنيا لألمس هذه الحقيقة ، وإذ مررت بقسم الآلات الزراعية بها وجدت المختصين مشتغلين بإدخال بعض التعديلات على آلة حصاد البنجر لكى تناسب الظروف المحلية للولاية ، حتى إذا ما فرغوا منها أرشدوا الصناع المحليين إلى تفاصيل هذه التعديلات ليقوموا بها إذا ما طلبها منهم أى زارع . وهذا مثل من كثير مما تقع عليه العين هناك .

وتهتم الولايات المتحدة اهتماما بالغاً بالإرشاد الزراعى إلى درجة أنها ترصد له فى ميزانيتها ٦٠ مليون دولار ، وقد بدأت بعض المعاهد العلمية الزراعية تقرره كمادة من مواد الدراسة ذات منهج خاص . ويتناول الإرشاد الزراعي هناك دراسة حال الزارع وأسرته من جميع النواحى ، فلا تقتصر على حقله بل تتعداه إلى مأكله ومشربه وملبسه والعناية بحالته الصحية والعلمية والمالية والاجتماعية ، وبالإجمال كل مايرقى به أو يرفع مستواه .

هذا والإرشاد الزراعى فى أمريكا شعبتان :

(١) زراعية بحتة ، وتعنى بالحقول وما يلحق بها ، وتنقسم إلى عدة فروع يناط كل فرع منها بإخصائى يتعاون مع المرشدين فى أنحاء الولاية ويطلق عليهم لقب « زراعيين Agriculturist »

(٢) اجتماعية اقتصادية ، وتشمل عدة أقسام يشرف عليها إخصائيون فى هذه النواحي يعرفون باسم « اقتصاديين ECONOMIST » .

وتستعين كلتا الشعبتين على تحقيق أغراضها - إلى جانب الموظفين الذين يختصون بالإرشاد ولا يتدخلون فى تنفيذ القوانين بتاتاً ، ويقصرون خدماتهم على من يطلبها - بعدد من الشبان فتيات وفتياناً يتطوعون فى الخدمة لإرشادهم وتصميم أندية خاصة بهم يطلقون عليها هناك اسم «4 H CLUBS» ويفسرونها على الوجه الآتى :

(١) الرأس ، ويقصد بها التفكير القويم (1) Head "Good thinking"

(٢) القلب ، ويقصد به الإخلاص (2) Heart "Loyalty"

(٣) الأيدى ، ويعنى بها الخدمة المتبادلة (3) Hands "Service"

(٤) الصحة ، ويقصد بها الجسم السليم (4) Health "Of the body"

ويتطوع هؤلاء الشباب للخدمات والإرشاد الزراعى والاجتماعى والاقتصادى مخلصين فى عملهم لوجه الله والوطن .

ويتصل رجال الإرشاد الزراعى بالزراع فى ولايتهم عن طريق المجالس الزراعية التى كان لوجودها فضل تنظيم هذا الاتصال بأكبر عدد من الزراع .

وقد هيأ وجود هذه المجالس الفرصة لإبراز الكفايات الممتازة فى مختلف النواحى وتنميتها ، كما أنها جمعت المتزعمين من المشتغلين بالاستغلال الزراعى حتى أصبحت قوة لا يستهان بها ، واكتسبت نفوذاً يسر لها العمل على توفير احتياجات الزراع ومكنها من حل مشكلاتهم .

وعندما زرت قسم الهندسة الزراعية بمحطة تجارب بلتسفيلد بأمريكا وجدت أنه ساهم وما يزال يساهم فى تصميم الآلات الزراعية التى تسهل للزراع أعمالهم لزيادة إنتاجهم ، وفى تحسين الآلات الموجودة الآن . وقد جعلنى هذا ألمس مدى نجاح البحوث المشتركة وما ينجم عنها من فوائد ومزايا .

* * *

من كل ما تقدم يمكن أن نستخلص أن النظم الزراعية الأمريكية القائمة تكفل الارتباط والتعاون وتنسيق عوامل الإنتاج فى جو يسوده النشاط والتنافس ، وتقرن الدراسات النظرية بالعملية ، ومع استقلال كل ولاية بنشاطها الزراعى وتخصصها

فى درس مشكلاتها المحلية تقوم الحكومة المركزية برعاية النشاط فى مختلف الولايات وتتبعه وتشترك فيه اشتراكا فعليا يمكنها من الإلمام به وتوجيهه والإفادة من الجهود المشتركة بين الولايات ، كما أنها تستفيد من جهود أكبر عدد من السكان رجالا وسيدات ، وفتيانا وفتيات .

فإذا ماقارنا هذه الحالة بحالتنا الراهنة وجدنا فى النظم الأمريكية سدا لنقصنا وتصحيحا لإخطائنا ، وبقى علينا أن نشير إلى الحلول العملية التى تناسب حالنا ، وإلى أجلها فيما يأتى :

(١) أن تعدل نظم المعاهد العلمية الزراعية ببلادنا حتى تصبح على نسق المعاهد الزراعية الأمريكية ، لتقوم فى وقت واحد بالتعليم والبحوث والتجارب والإرشاد ، وتؤدى وظيفة معاهد الأبحاث الأقليمية من حيث التخصص فى درس المشكلات المحلية .

(٢) بما أنه لا توجد معاهد تعليمية زراعية فإنى أرى أن تؤسس معاهد للتجارب والبحوث تقوم إلى جانب عملها بالإرشاد الزراعى بدلا من التفانيش الزراعية التى تنصرف لتطبيق اللوائح والقوانين وتنفيذها .

(٣) أن يراعى فى اختيار مواقع المعاهد علمية كانت أو إقليمية أن يوجد كل معهد منها فى إقليم من أقاليم القطر يتميز عن سواه فى التربة أو فى الجو أو فى الحاصلات ، على أن يتخصص كل معهد منها فى الحاصلات الحقلية والبستانية والمرافق الزراعية الأخرى الخاصة بإقليمه وما يستتبعها من مشكلات أو تحتاج اليه من بحوث ودراسات .

(٤) أن يعاد النظر فى تنظيم وزارة الزراعة تنظيما ينهض بالإرشاد الزراعى والبحوث الزراعية عامة ، الحديثة والمشتركة منها بنوع خاص ، وتعديل نظام التفانيش الزراعية ، والعناية بالأقسام المختصة بالبحوث المشتركة ، وبالإرشاد الزراعى وما يستتبع ذلك من تدعيم روابط التعاون بين الوزارة والهيئات

الأخرى ذات النشاط الزراعى ، بحيث يمكنها الإلمام والتوجيه والإفادة من الجهود المختلفة .

(٥) الغاء الاختصاص الزراعى لمجالس المديريات ، على أن يصدر التشريع الخاص بالغرف أو بالمجالس الزراعية ، وبذلك تستكمل حلقات الاتصال بين الهيئات والزراع ، ويسير الإرشاد طبق سياسة مرسومة ، وبشكل منظم لترتبط عوامل الإنتاج برباط طبيعى قوى .

(٦) تجنيد أكبر عدد من المشتغلين بالزراعة ومرافقها للاشتراك فى وسائل النهضة الزراعية كل فيما يخصه أو يصلح له ، على أن يكون هذا التجنيد طواعية ويتحقق ذلك ببذل النصح للشباب ، وحثهم على تكوين أندية خاصة تتولى المساهمة فى الخدمات الزراعية والاجتماعية .